

صاحب الجلالة يتلقى رسالة جوابية من الرئيس الجزائري

الرباط ــ تلقى جلالة الملك الحسن الثاني، نصره الله، رسالة من الرئيس الجزائري أبو مدين الهواري جوابا على رسالة الاحتجاج التي كان صاحب الجلالة قد بعث بها إليه إثر العدوان الجزائري على منطقة حاسي تيلمسي الواقعة داخل التراب المغربي.

وقد أصدرت وزارة الاعلام بيان حقيقة في موضوع الرسالة ضمنته ملاحظات أساسية تثيرها رسالة الرئيس الجزائري.

وهذا نص الرسالة الجوابية :

اسمحوا لي وأنا متأكد من ذلك أن أعرب عن أسفي من أن الدبلوماسية العلنية أصبحت اليوم تحل محل الدبلوماسية التقليدية، ولذا فإنني أود أنا أيضا كما تمنيتم ذلك أن أستأنف الاتصال المباشر معكم حيث أن الحوار المباشر أفضل لا محالة، ولكن هل يعقل ذلك بعد المواقف التي اتخذها كل منا في شأن القضية الفلسطينية وامتداداتها بالنسبة للشرق الأوسط والأمة العربية.

ومع ذلك فإنه بإمكاني أن أؤكد لكم من الآن أن الجزائر لن تتخلى عن أي جهد من أجل تقديم مساهمتها المتواضعة في البحث عن سلام عادل بين المتخاصمين في النزاع الجاري حاليا في الصحراء الغربية وإنني ألاحظ مرة أخرى مع الأسف من خلال رسالتكم أن التأكيدات قطعية، وأن الاتهامات ضد الجزائر خطيرة للغاية.

لقد كان من الممكن أن يثير ذلك اندهاشي لولا مفعول العادة والحصانة التي تنم عنها، ومع ذلك فإنه بودي أن أمتنع عن الظن أن الانتهاكات المتكررة المزعومة للحدود المغربية من طرف الجيش الوطني الشعبي لا تستهدف سوى تبرير عدوان مبيت ضد بلادي.

ومهما يكن من أمر فإن مثل هذا المسعى ينم عن إرادة مكشوفة في مغالطة الرأي العام المغربي والافريقي والدولي حول طبيعة النزاع الذي يحزن منطقتنا، ومع ذلك فقد تمكنا، جلالتكم وأنا، من رفع سياسة بلدينا طيلة عشر سنوات إلى مستوى التطلعات الطبيعية لشعبينا اللّذين لهما كما تعلمون روابط أقوى من المطالبة الناجمة عن مجرد حتمية الجوار المباشر.

لقد عرفت منطقتنا في تلك الفترة عهدا من الازدهار تمكنا فيه من وراء المحن المحلية والعربية من المساهمة معا وبصورة فعلية في تحرير شعوب قارتنا والعالم العربي، وفي النهوض بالعالم الثالث في المجال الدولي، إن مثل هذه السياسة كانت تستوحيها روح الأخوة وحسن الجوار والتعاون التي كرستها معاهدة يفرن التي نريد هنا أن نؤكد من جديد تعلقنا الراسخ بها.

إن هذا الثالوث يعتمد أساسا على السلام الذي هو بدون شك بالنسبة لجلالتكم وبالنسبة لي لا ينفصل عن العدالة وعن حرية الشعوب.

لقد أتت فعلا اتفاقيات 1972 والصبغة الرسمية التي اتخذها التوقيع عليها على المستوى الافريقي والمستوى الدولي لتجاوز ما اتفقنا معا أن نسميه أحداثا عابرة تارة وأحداثا تاريخية تارة أخرى.

ومن أجل تأكيد قوة إيماننا في صواب هذه السياسة عجلنا فيما يتعلق بنا بالمصادقة على اتفاقيات الرباط بجانبيها الاثنين : إقامة التعاون بصورة رسمية ووضع الحدود بين الجزائر والمغرب.

وهكذا فقد كتبت بدون شك صفحة تاريخية كرست عدم المساس بالحدود التي وجدت في بداية الاستقلال والتي جعلت في نفس الوقت شعبي بلدينا، هذا الجيل والأجيال القادمة، يتفاديان سوء التفاهم والتأزمات وحتى المآسي التي يمكن دائما وقوعها والتي لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

فمن وراء التقدير الذي صاغته رفقة الكفاح وأخوة السلاح فإن العلاقات بين شعبينا والروابط الشخصية مع جلالتكم كانت دائما تغذيها الثقة والنزاهة التي لا تشوبها المجاملة، أي أن كل شيء يخلو من اللبس والرياء والتعرض للشبهات.

ومع ذلك فإنه بالرغم من كل ما قيل وكتب فإن مسعانا يتميز بالتمسك بروح ومضمون معاهدة يفرن واتفاقيات 1972 وفي نفس الوقت بمبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي الذي ما انفكت الجزائر بمعية المغرب وموريتانيا تدافع عنه سواء على مستوى الهيئات الجهوية أو الدولية، إنه لا يمكننا أن نتنكر لهذه السياسة المتأصلة في عبقرية شعبنا وتاريخه مهما كان الثمن.

وبما أن الأمر يتعلق بالتزامات رئيس دولة إزاء شعبه وبلده فإن جلالتكم تعلم أن أحداثا بالغة الخطورة قد برهنت على رباطة جأشنا في كل المناسبات وعلى عزمنا على أن لا ندخر أي جهد من أجل حفظ شعبينا وقارتنا وعائلتنا الروحية من ويلات محنة تكون حتما محملة بالأخطار ووخيمة العواقب فقد حان الوقت لنقول من جديد وبصورة علنية أنه لا يوجد أي نزاع ثنائي بين الجزائر والمغرب وأنه على شعبينا والعالم كله أن يعرفوا ذلك.

حقيقة أنه من الصعب الاختيار بين سياسة المصالح وسياسة المبادىء.. أما فيما يتعلق بالجزائر فإنها كثيرا ما اختارت على حساب مصالحها الخاصة سياسة المبادىء التي بدونها لم يكن الشعب الجزائري ما هو عليه وما يجب أن يكون.

إن التزامنا إزاء تخليص الشعوب من الاستعمار في افريقيا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية لم يتغير، واننا لا ننوي تغييره.

إنكم تتحدثون اليوم عن أحداث داخل حدودكم لسنة 1972 التي اعترفنا بها والتي اعترفت بها أيضا افريقيا والمجموعة الدولية.

إنني أؤكد لجلالتكم باسم الروابط الوثيقة التي ستبقى موجودة بين شعبينا أن أي جندي جزائري لم يجتز الحدود الوطنية بما فيها تلك التي وقعت عليها سنة 1972.

وعلى كل فقد أعلنت رسميا منذ مدة لم تتجاوز بضعة أشهر أمام المجلس الشعبي الوطني أن القوات المسلحة الجزائرية لن تتدخل في أية حالة من الحالات فيما وراء حدودنا وأنها باعتبارها الحارس اليقظ على سيادتنا الوطنية وعلى وحدتنا الترابية ستحرص على رد كل هجوم ضد بلادنا، إن هذا الخط لم يتغير بعد ويبقى على كل حال نزاع الصحراء الغربية وامتدادات كفاح الشعب الصحراوي الذي ما انفككنا نؤمن مع المجموعة الدولية بشرعيته والذي لم يكن تأييدنا له من أسرار الدولة فهناك قضية سياسية لا يمكن حلها في نظرنا إلا سياسيا.



فإذا كنتم مثلنا تدينون اغتصاب الأراضي بالقوة وترفضون سياسة الأمر الواقع وتؤمنون بحق الشعوب صغيرة أو كبيرة في الوجود فإننا نكون معا في صف واحد لندخل قارتنا إذا كانت تلك رغبة الآخرين وعلى الأقل بلدينا الى الطريق الوحيد الذي يجدر بهم ألا وهو طريق الوحدة في إطار احترام الفوارق والمؤسسات والاختيارات.

حقيقة أن مثل هذه المهمة ليست سهلة ولكن هل هي تتجاوز الجهد النزيه والمتضافر للرجال الذين يوجدون على رأس الجيل الذي صنع الاستقلال الوطني في الجزائر وفي المغرب.

أما أنا فإنه بودي أن أستمر في الاعتقاد في حكمتكم، وأنه بودي أن أؤكد لكم من جديد أمام الله وأمام إيماني الراسخ في بناء مغرب سيتحقق لا محالة عن طريق الحوار واحترام الأفكار وليس عن طريق الخصام واحترام الأسلحة.

أرجو من جلالتكم أن تتقبلوا فائق تقديري.

3 ذي القعدة 1398 — 6 أكتوبر 1978

بيان حقيقة

أصدرت وزارة الاعلام بيان حقيقة ضمنته عدداً من الملاحظات الأساسية التي تثيرها رسالة بومدين وهذا نص بيان الحقيقة :

إن الرسالة التي أجاب بها الرئيس الهواري بومدين عن خطاب صاحب الجلالة الملك تستدعي الملاحظات الأساسية التالية :

أولا : إن الرئيس بومدين يتساءل هل لا يزال معقولا ربط الاتصال المباشر بين المغرب والجزائر لتصفية الجو السياسي بمنطقة المغرب العربي بعد المواقف الأخيرة التي اتخذها الطرفان كل فيما يخصه بشأن القضية الفلسطينية؟

ويضع الرئيس بومدين هذا التساؤل، وكأن بين المغرب والجزائر في موضوع القضية الفلسطينية جدارا سميكا يفصل بينهما ويجعل حوارهما في قضية التوتر بالمغرب العربي لا يمر حتما إلا بطريق مسدود.

إن موقف المغرب واضح، إنه متشبث بقرارات مؤتمر الرباط (1974) التي فتحت الباب على عكس مقررات مؤتمر الخرطوم (1967) لمبادرات السلام القائم على العدل وأعطت النور الأخضر للعمل على تسوية شاملة لمشكل النزاع العربي الاسرائيلي على أسس انصاف الحقوق العربية المشروعة، ولم يحد المغرب قط عن هذه الخطة على عكس الجزائر التي اعتبرت أن لها الحق في الالتزام بالرفض، وهو موقف تأخذ به أقلية من



دول الجامعة العربية التي لا يزال أغلبها في نفس موقف المغرب وفاء لقرارات قمة الرباط، ومع ذلك فإن إرادة السلام التي للمغرب تجعله يؤمن بمعالجة التوتر السائد في المنطقة بروح إيجابية لا يؤثر عليها أي اختلاف في المواقف مهما كان بالنسبة للقضية العربية.

ثانيا : إن رسالة الرئيس الجزائري تؤكد تمسك الجزائر بمعاهدة يفرن وبأوفاق سنة 1972 وهي أوفاق تشكل في الحقيقة إطارا للتسوية الشاملة لخلافات الحدود وتضع الأسس لتجاوزها في إطار تعاون اقتصادي شامل، ولقد تلقى المغرب آنذاك جميع الضمانات والتأكيدات من الجزائر بمساندته في استكمال وحدته الترابية واستعادة ما بقي من أجزائه المغتصبة وفي طليعتها الصحراء الغربية، فلماذا تنكرت الجزائر بعد هذا لموقفها؟ وما الذي جعلها تلوح بشعارات أخرى تتنافى مع وحدة التراب الوطني وهي التي باركت عزم المغرب وموريتانيا على تحرير الصحراء في مؤتمر نواديبو وما تلاه من لقاءات؟ وهي التي صرح رئيسها في الرباط بأنه يبارك الاتفاق المغربي الموريتاني، وأنه ليس للجزائر مطمع في الصحراء، لا فوق أرضها ولا تحتها على حد تعبيره هو نفسه.

ثالثا : ولكم يسعد المغرب أن يرى رسالة الرئيس بومدين تشيد بالتعاون المغربي الجزائري وما حققه في الماضي من خير لفائدة الشعبين وأن يطبع تلك الرسالة الحنين الى ذلك العهد الذي كان ذلك التعاون يسود علاقات البلدين في عهد تميز بالتفاهم وتضافر الجهود إلا أننا من حقنا أن نتساءل هل يتفق هذا التعاون مع طرد الجزائر لأربعين ألفاً من المواطنين المغاربة كانوا يتساكنون مع إخوانهم الجزائريين فوق أرض الجزائر منذ مدة لذنب واحد هو أنهم مغاربة؟ وهذا في الوقت الذي يؤوي فيه المغرب جالية جزائرية وفيرة العدد ويمكنها من وسائل العيش فوق أرضه، بل أنه ليعامل الجزائريين معاملة تشخص روح الأخوة الصادقة التي يضمرها نحو شعب الجزائر الشقيق، وهل يتفق هذا التعاون مع تنظيم العصابات وتجهيزها بالعتاد لمهاجمة المغرب في عقر داره، والفتك بالأبرياء فوق أرضهم وترابهم، إن الجزائر لا تكتفي بذلك، إنها تبعث بفصائل جيشها النظامي لمهاجمة التراب المغربي الذي لا نزاع فيه حتى من الجزائر نفسها بمقتضى الأوفاق التي يقول الرئيس بومدين أنه متشبث بها.

رابعا : إننا مع الرئيس الجزائري في أن مشكل الصحراء يجب أن يحل بوسائل سياسية إلا أن على الرئيس الجزائري والحالة هذه أن يختار بين الوسائل السياسية وبين وسائل التشجيع على الاعتداء بل والمساهمة فيه ليكون في ذلك منطقيا مع نفسه ووفيا لتصوراته.

وأخيرا فإننا متفتحون على الحوار وقابلون لكل وساطة ومرحبون بما سيسفر عنه عمل الحكماء الأفارقة في موضوع التوتر القائم، إلا أننا مثلنا مثل الرئيس الجزائري لنا مبادىء متشبثون بها نعطيها الأولوية في اختياراتنا السياسية، وأقدس هذه المبادىء هو الدفاع عن وحدة ترابنا الوطني وسيادتنا.

الجمعة 3 ذي القعدة 1398 — 6 أكتوبر 1978